

4) استثمار الفائض التأميني التكافلي وضوابطه

لا يقتصر دور الفائض التأميني على كونه مؤشراً للأداء أو مادة للتوزيع، بل يمتد ليشمل إمكانية استثماره لتنمية أموال صندوق المشتركين وتعزيز قدرته على الوفاء بالتزاماته المستقبلية. يعرف استثمار الفائض التأميني على أنه توظيف الأموال الفائضة في صندوق المشتركين في أوعية استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق عوائد تعود بالنفع على المشتركين [AAOIFI FAS 43].

مجالات استثمار الفائض التأميني التكافلي.

1. الصكوك الإسلامية (Sukuk): تُعد الصكوك من أهم أدوات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة، حيث تمثل حصصاً شائعة في أصول أو منافع أو خدمات أو في مشروع معين، وتدر عوائد مجزية.
2. الأسهم المتوافقة مع الشريعة: الاستثمار في أسهم الشركات التي لا تتعامل بالربا أو الأنشطة المحرمة، وتلتزم بالضوابط الشرعية في معاملاتها.
3. صناديق الاستثمار الإسلامية: صناديق متخصصة تستثمر في أصول متوافقة مع الشريعة، وتوفر تنوعاً في الاستثمار الحلال.
4. المعاوضات والمشاركات: عقود تمويل إسلامية يمكن لشركات التكافل الدخول فيها كطرف ممول لتحقيق عوائد.
5. الاستثمار العقاري: الاستثمار في العقارات المؤجرة أو المطورة.

أهمية استثمار الفائض التأميني التكافلي.

- تنمية أصول صندوق المشتركين، مما يعزز قدرته على الوفاء بالتعويضات المستقبلية.
- تقليل الحاجة إلى القرض الحسن من صندوق المساهمين.
- تعزيز الملاءة المالية بالاستثمار الحكيم يعزز من الملاءة المالية لشركة التكافل ككل.
- يمكن أن تعود جزء من أرباح الاستثمار على المشتركين، مما يزيد من جاذبية المنتج التكافلي.
- يساهم استثمار الفائض في تنمية أدوات التمويل الإسلامي ودعم القطاعات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة.

المراحل العملية لاستثمار الفائض التأميني التكافلي، وضوابطها

المرحلة	شروطها التقنية	شروطها الشرعية
1) تحديد سياسة الاستثمار	- وضع سياسة استثمارية واضحة ومكتوبة: (تحدد الأهداف، المخاطر المقبولة، ومجالات الاستثمار).	يجب أن تكون جميع الاستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يتم تجنب الاستثمار في الأنشطة المحرمة كالربا والقمار والغرر
2) اختيار الأدوات الاستثمارية	- إجراء دراسات جدوى وتحليل للمخاطر والعوائد المتوقعة لكل أداة استثمارية. - تنوع المحفظة الاستثمارية لتقليل المخاطر. - مراعاة السيولة المطلوبة لصندوق المشتركين.	- يجب أن تكون الأدوات الاستثمارية مختارة بعناية ومجازة شرعاً من قبل هيئة الرقابة الشرعية. - تجنب الاستثمار في الأسهم أو الصكوك التي تتعامل بشركات أنشطتها الأساسية محرمة أو تحتوي على نسبة عالية من الديون الربوية.

<p>يجب أن تكون عقود الاستثمار (المعاوضات والمشاركات) واضحة المعالم، خالية من الغرر الفاحش، وأن تتوافق مع صيغ العقود الشرعية المعروفة.</p>	<p>- الالتزام بالإجراءات الداخلية المعتمدة لتنفيذ عمليات المشروع. - استخدام أنظمة تداول آمنة وفعالة. - مراقبة الأسواق المالية بشكل مستمر.</p>	<p>(3) تنفيذ الاستثمار</p>
<p>- يجب أن يتم تقييم الأداء الاستثماري ليس فقط من الناحية المالية، بل أيضاً من الناحية الشرعية لضمان استمرار التوافق. - يجب على هيئة الرقابة الشرعية مراجعة تقارير الاستثمار والتأكد من التزامها بالضوابط.</p>	<p>- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية بشكل دوري ومقارنته بالأهداف المحددة. - تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. - إعداد تقارير دورية عن أداء الاستثمار.</p>	<p>(4) متابعة وتقييم الأداء</p>
<p>تضمن تقرير الهيئة الشرعية تأكيداً بالامتثال الاستثماري. (FAS 13, AAOIFI)</p>	<p>الإفصاح عن القيمة السوقية العادلة للأدوات وفق FAS 25</p>	<p>(5) التقارير والإفصاح</p>

مخاطر استثمار الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي وسبل تجنبها

- 1. مخاطر السوق (Market Risk):** تقلبات أسعار الأصول الاستثمارية (مثل الأسهم والصكوك) في الأسواق المالية، مما قد يؤدي إلى خسائر في قيمة المحفظة الاستثمارية، يمكن تفادي ذلك عن طريق أسلوب التنوع (Diversification) وذلك بتوزيع الاستثمارات على أصول مختلفة وقطاعات متنوعة لتقليل تأثير تقلبات أصل واحد.
- 2. مخاطر السيولة (Liquidity Risk):** عدم القدرة على تحويل الأصول الاستثمارية إلى نقد بسرعة وبتكلفة معقولة لتلبية التزامات صندوق المشتركين (مثل سداد التعويضات)، يمكن تفادي ذلك عن طريق الاحتفاظ باحتياطي نقدي كافٍ لتلبية الاحتياجات الفورية، والاستثمار في أصول ذات سيولة عالية.
- 3. مخاطر عدم السداد (Risk of non-payment):** احتمالية عدم قدرة الطرف المقابل (مثل مصدر الصكوك أو الشركة التي تم الاستثمار في أسهمها) على الوفاء بالتزاماته المالية، يمكن تفادي ذلك عن طريق الاستثمار في الجهات ذات التصنيف الائتماني العالي والموثوقية المالية، وعدم التركيز على جهة واحدة أو عدد قليل من الجهات المقابلة.
- 4. المخاطر التشغيلية (Operational Risk):** المخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية، الأنظمة، أو الأفراد، أو الأحداث الخارجية، مما يؤثر على عملية الاستثمار، يمكن تفادي ذلك عن طريق وضع إجراءات عمل واضحة بتوثيق جميع الإجراءات المتعلقة بعمليات الاستثمار وتدريب الموظفين عليها، مع تفعيل الرقابة الداخلية الفعالة على جميع مراحل عملية الاستثمار.
- 5. المخاطر الشرعية (Sharia Non-Compliance Risk):** احتمالية عدم توافق بعض الأنشطة الاستثمارية أو العقود مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يؤدي إلى عدم شرعية العوائد، يمكن تفادي ذلك عن طريق الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالحصول على موافقة مسبقة من هيئة الرقابة الشرعية على جميع الأدوات والعمليات الاستثمارية، إضافة إلى تفعيل التدقيق الشرعي الدوري.

المقارنة بين استثمار الفائض التأميني التكافلي والفائض التأميني التجاري

التأمين التكافلي	التأمين التجاري التقليدي	جانب المقارنة
تحقيق عوائد تعود بالنفع على المشتركين.	تحقيق أقصى ربح للمساهمين في الشركة	الهدف الأساسي من الاستثمار
الفائض المستثمر هو ملك للمشاركين وتعود عوائده إليهم (بعد خصم حصة المضاربة للشركة).	الفائض المستثمر هو ملك للشركة (المساهمين)، وتعود عوائده إليهم بالكامل.	ملكية الفائض المستثمر
يخضع الاستثمار لرقابة هيئة الرقابة الشرعية، ويجب أن يكون متوافقاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية (تجنب الربا، الغرر، الميسر، الاستثمار في المحرمات).	لا يخضع لضوابط شرعية، ويتم الاستثمار وفقاً للقوانين ومعايير الربحية.	الضوابط الشرعية
يتم اختيار الأدوات الاستثمارية والعقود بعناية لتجنب أي شبهة غرر أو ربا، مع التركيز على الصكوك، الأسهم المتوافقة وعقود التمويل الإسلامي.	قد تستثمر في أدوات مالية تقليدية تحتوي على عناصر ربوية أو غرر، مثل السندات التقليدية أو المشتقات المالية.	تجنب محظورات الغرر والربا
يركز الاستثمار على تحقيق التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية	ينصب التركيز بشكل أساسي على العائد المالي، وقد لا تُعطى الأولوية للمسؤولية الاجتماعية.	المسؤولية الاجتماعية
يتم توزيع عوائد الاستثمار على المشتركين (في نموذج المضاربة) أو تُضاف إلى صندوق المشتركين لتعزيزه.	تُضاف عوائد الاستثمار إلى أرباح الشركة وتُوزع على المساهمين كأرباح أسهم.	توزيع العوائد
الأمانة ثم العائد	العائد المطلق	الأولوية

يجب التنبيه: إلى إمكانية حدوث عجز حساب المشتركين وهو ما يدعى بالعجز التأميني التكافلي، حيث يعرف على أنه: الحالة المالية التي يكون فيها إجمالي الالتزامات التأمينية أكبر من إجمالي الموارد المتاحة، مما يستلزم اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية لسد النقص، أهمها:

1. استغلال الاحتياطات السابقة: صرف جزء من احتياطات الطوارئ المتراكمة سابقاً.
2. القرض الحسن: يجوز للشركة تغطية العجز بقرض حسن يُسدد من فوائض السنوات اللاحقة
3. طلب دفعات إضافية: من المشاركين النشطين، بشرط أن يكون منصوباً عليه في عقد التكافل، وألا يؤدي لغرر جديد.
4. تبرعات خارجية: من جهات خيرية أو دعم حكومي.

مع العلم أن الأسباب المؤدية إليه هي عكس الأسباب التي أدت إلى تكوين الفائض، كما أن أنواعه كذلك تنعكس مع أنواع الفائض، حيث نجد: العجز الائتماني، والعجز الاستثماري، والعجز في إعادة التكافل، والعجز الإجمالي، والعجز الصافي.

المراجع:

- التأمين التكافلي، الجمهورية التونسية- وزارة المالية، من موقع:

<https://www.cga.gov.tn/index.php?id=37>

- نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق -دراسة بعض التجارب الدولية-، معمر حمدي، مذكرة ماجستير، 2012/2011.

- التأمين التعاوني الإسلامي - التوازن في الإدارة والمسؤولية - سليمان زيدان.

- التأمين التعاوني - ماهيته وضوابطه ومعوقاته - القرعة داغي، يناير 2009.

- مسفر بن عتيق الدوسري، التأمين التعاوني - بين أحلام النظرية وأوهام الواقع -

دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى الاستفادة منها، فؤاد بن حدو